وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا في أوائٍ وان كانت الهمزة للتانيث
اى منقلبة عن الف التانيث كحمرا فان اصلها حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت
والثانية للتانيث قلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا اى
فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الفين مع
انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من اليا لثقلها ولهذا اهملت الواو مع همزة وصل
الفت واجوه وربما صححت فقيل حمراأن وحكى المبرد عن المازني قلبها يا نحو
حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون
للالحاق كعلبا فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او يا اصلية ككسا
وردا فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت
الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو وياء ملحقة بالاصل
وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قرا وقرات والصورتين كما في قرا وثانيهما
قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمرا فاقلت
ان قال في رداء الاردا ان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رداءان العبارة
باليا فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة
عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لعنافه تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا
فيها ان احدا حكم باستنهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة
من اصل يا وهذا اعم من ان تكون هذه الاصل واوا او يا وحذف نونه اي
نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تا التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى
كثنتان ومثنتان في خصيان واليان علا خلاف القياس مع جواز
اثباتها فيهما علا القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين

والالتبس لما استتب اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بجانب ونهاصار تا و
منزلة ممتزج وتا التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي وألي مستعملان وهما
لغتان في خصيه واليه وان كانتا اقل استعمالا منهما وانما كان حذف التنوين قاعدة
مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تا التانيث
اذ ليس له قاعدة بل وقع علا خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه
بالفعل الماضي ٥ هم المجموع ما دل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة
اى تعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم لحروف مفردة اى لحروف هي مادة المفرد
الذي هو الاسم الدال علا واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة
بتغيرما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله لحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله
دل او بهما علا سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف وخرج
في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا
الالف والتا فتغيرة الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل علا احاد
جنس يشمل المجموع واسما الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد
تدل عليها استعمالا واسما الجموع كرهط ونفر وبعض اسما العدد كثلثة وعشرة
وبقوله مقصودة لحروف مفردة خرجت اسما الاجناس فاذا قصد بها وضعا
نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله
لحروف مفردة وكذا بقوله لحروف مفردة خرج اسما الجموع والعدد فنحو تمر
مما الفارق بينه وبين واحده التا ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع علا
الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع علا الواحد والاثنين وضعا بخلاف
اسم الجمع فان قيل الكلم لا تقع علا الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال
علا الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسما الجموع التي لها احاد من تركيبها
كجامل وباقر وركب جمع وقال الفرا وكذا اسما الاجناس كتمر وثمرة ونخل

Copyright © King Saud University